قطاع الزراعة

يمثل قطاع الصناعات الزراعية نحو ٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام ونحو ٢٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

ويعتقد كل من خبراء الصناعةالدوليين واستراتيجيو الصناعة المحلية أن هذا القطاع يمتلك إمكانات هائلة للنمو بفضل الظروف المواتية للنمو والقرب من الأسواق العالمية الرئيسية بما في ذلك أوروبا إلى جانب الموسم الزراعي المتميز الذي يؤهل مصر لإمداد أوروبا بالمنتجات الزراعية القيمة قبل غيرها من الأسواق المنافسة. وفي الوقت نفسه، تقوم شركات الأغذية المتطورة في مصر بتقديم منتجات متطورة ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية وجذابة للأسواق العالمية إلى جانب خدمات التغليف والتعبئة

- الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧.

أشار وكيل اللجنة الى، أن موازنة وزارة الزراعة تمت زيادتها فى العام المالى ٢٠١٧/ ٢٠١٨ بنحو ١٢٧% حيث تجاوزت المليار جنيه، مقارنة بالعام المالى ٢٠١٦/ ٢٠١٧ والتى سجلت نحو ٥٤٥ مليون جنيه.

واستعرض رئيس قطاع الشئون الاقتصادية خطة ديوان عام الوزارة، حيث أشار إلى أهم المشروعات فى الخطة الجديدة، ومنها تطوير محطات الحجر الزراعى لدورها الوقائي فى الواردات وحماية الإنتاج الزراعى من الآفات، لافتاً الى أن المشروع يتطلب ٣,٣ مليون جنيه، وكذلك إنشاء محطات لمقاومة الجراد.

وأضاف، الخطة تتضمن تطوير مراكز التدريب الزراعية، بما فى ذلك تدريب المزارع على تطبيق التقنيات الحديثة التى يتوصل إليها مركز البحوث الزراعية، لافتاً إلى أن هذا المشروع يحتاج إلى تمويل بـ ٥,٣ مليون جنيه، بالإضافة إلى مشروع تحسين واعتماد إنتاج التقاوى الحكومية والذى يحتاج تنفيذه إلى ٨٩٥ ألف جنيه، وذلك لتطوير إنتاج البذور وتحقيق المنافسة التصديرية لبعض الخضر، كاشفاً أن مصر تستورد تقاوى طماطم وخيار بـ ١٥٠ مليون دولار سنويا.

وتابع، مشروع تطوير الحاصلات التصديرية، ومشروع تطوير المتحف الزراعى يحتاجا الى ٢ مليون و٥٠ ألف جنيه، وكذلك مشروع تطوير محطات الخدمة الآلية، قائلا أن تسوية الأرض بالليزر لمحصول القمح، على سبيل المثال، يؤدى الى زيادة الانتاج الى ٥٠٠ ألف طن وتوفير ٢٠% من المياه وهذا يعطى عائد يقدر بـ ٢٦٢ مليون جنيه.

وأضاف رئيس قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة، هذا الى جانب مشروعات تطوير الاحصائيات الزراعية والتعداد الزراعى الهامة لمتخذى القرار، وانشاء مزارع مشتركة مع دول حوض النيل مشيرا الى أن المشروع يحتاج الى ٤٠ مليون جنيه، أيضاً مشروع تطوير منظومة الارشاد الزراعى ويقترح لتنفيذه ٥,٧ مليون جنيه، حيث يندرج تحت هذا المشروع عدة مشروعات فرعية هامة: منها تطوير المرشد الزراعى وسر الأرض الذى تتكلف الحلقة الواحدة منه ٢٥٠ ألف جنيه والمكافحة المتكاملة للفاكهة والخضر والذى يحتاج تنفيذه الى ٤٧٥ ألف جنيه، حيث تستخدم مصر مبيدات بـ ٤ مليارات جنيه سنوياً، فضلاً عن مشروع تطوير انتاج الموالح والذى يتطلب ٣٠٠ ألف جنيه.

وأفاد، مشروعات انتاج أصناف من القمح والأرز تتحمل الجفاف، يتطلب ٩٥٠ ألف جنيه، ودعم التنمية الريفية الذى يتطلب ١,٤٧٥ مليون جنيه من الخزانة العامة، وكذلك مشروعات تطوير مديريات الزراعة والذى يحتاج تنفيذه الى ٦٤,٦٣٣ مليون جنيه، والادارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة لافتا الى أنه مشروع مشترك بين وزارتى الزراعة والبيئة ويتطلب تنفيذه ٢١,٦٩٦ مليون جنيه.

وأوصى النائب عبد الحميد الدمرداش، بضرورة وضع برنامج زمنى لتنفيذ المشروعات المقترحة، وطرح رؤية واضحة فى الخطة الاستثمارية، منتقداً المبالغ المطلوبة فى بعض المشروعات مثل تطوير التقاوى والاشاد الزراعى، واصفا إياها بأنها أرقام متواضعة وغير واقعية ولا تؤدى الى تحقيق الهدف المنشود، مطالباً بتوضيح أنواع المحاصيل والمساحات التى سيتم زراعاتها بالسودان ودول حوض النيل.